

بهدف إعداد التقارير والبحوث والدراسات الفنية والاقتصادية المتخصصة

«أوابك»: بنك معلومات المنظمة يهدف إلى وضع نظام متكامل لبيانات الطاقة في الدول العربية



شعار منظمة أوابك

الاتصال من الدول الأعضاء وعقد اجتماعات ولقاءات مكثفة في هذا الشأن. وذكرت أن هذا المشروع يساهم بشكل كبير في سد النقص الحالي في بيانات صناعة النفط والطاقة على

العامة على شبكة الإنترنت. وأضافت أن من الإنجازات التي تحققت مؤخراً في هذا المجال الحيوي هو قيام الأمانة العامة في الأول من أغسطس الماضي بإطلاق مشروع قاعدة بياناتها على موقعها الإلكتروني الذي يحتوي على قواعد بيانات صناعة النفط والطاقة ويهدف المشروع إلى إتاحة فرصة الاطلاع لأكبر عدد من الشريحة المتخصصة للاستفادة من المعلومات والبيانات المتوفرة لدى بنك معلومات الأمانة العامة. وقالت أن هذا المشروع يأتي تنفيذاً لتوجيهات مجلس وزراء المنظمة بشأن تفعيل خدمات بنك معلومات الأمانة العامة وإنجاح تطبيق المشروع للاستفادة منه داخلياً وخارجياً موضحة أن الأمانة العامة بذلت جهوداً كبيرة في إبراز المشروع بشكله الحالي من خلال التواصل والعمل المستمر مع أعضاء المكتب التنفيذي للمنظمة وضباط

«كونا»: قالت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» أن الهدف الأساسي من إنشاء بنك المعلومات لدى أمانتها العامة هو وضع نظام متكامل لقاعدة بيانات صناعة النفط والطاقة بجميع مراحلها في الدول الأعضاء بالمنظمة خاصة والدول العربية عامة. وأوضحت الأمانة العامة بـ «أوابك» في افتتاحية العدد الأخير من نشرتها الشهرية التي خصت بنشرها وخالة الأنباء الكويتية «كونا» أمس أن من الأهداف توفير المعلومات والبيانات لخدمة الدول الأعضاء وتأمين البيانات لمنسوبي الأمانة العامة للقيام بإعداد ونشر التقارير والبحوث والدراسات الفنية والاقتصادية المتخصصة. وأشارت إلى أن من الأهداف كذلك توفير المعلومات اللازمة للعاملين في قطاع الطاقة والباحثين للتخصصين في الدول الأعضاء والدول العربية والأجنبية من خلال موقع الأمانة

والإنتاج وتلك الهيدروكربونات وإنتاج واستهلاك النفط ومصادر الطاقة الأخرى وتجارة النفط والغاز الطبيعي وأسعار النفط في الأسواق العالمية الفورية ومؤشرات الطاقة الكهربائية وبعض المؤشرات الاقتصادية المختارة.

وأوضحت أنها تعمل على مواصلة جهودها في هذا الشأن من خلال تطوير بنك المعلومات وتزويده بالبيانات والإحصاءات الإضافية والضرورية التي تصل من الدول الأعضاء في المنظمة بشكل مباشر. وأعربت عن أملها في أن يكون هذا المشروع مرجعاً موثقاً به للبيانات ذات الصلة بصناعة البترول ومكملاً لمختبرها الحديثة المتخصصة في قطاع النفط والطاقة والاقتصاد التي تقوم على نظام التوثيق الآلي للتضمن كل البيانات الجديدة الخاصة بالكتب والوثائق والدوريات والمراجع المختلفة المتخصصة بالصناعة البترولية.

وإستخدامها من قبل المتخصصين والباحثين والعاملين في قطاع الصناعة النفطية يعطي الدراسات والأبحاث درجة عالية من الشفافية والأطمئنان العلمي إضافة إلى مساندة متخذ القرار في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالخطط المستقبلية المبنية على معلومات وبيانات معتددة.

وشددت الأمانة العامة في «أوابك» على أنها سعت من خلال وضع هذا المشروع على موقعها الإلكتروني إلى تحقيق ثقله نوعية في مجال استعراض واسترجاع قواعد البيانات المتوافرة لديها رغبة في نشر الثقافة البترولية من خلال توظيف أفضل التطورات التكنولوجية المتوفرة. وقالت أن مشروع الأمانة العامة في مرحلته الحالية يشتمل على البيانات والإحصاءات ذات العلاقة بالأنشطة المتعلقة بالصناعة النفطية كنشاط الاستكشاف

الميزان التجاري الأسترالي يسجل عجزاً بقيمة 765 مليون دولار في يوليو الماضي

«كونا»: سجل الميزان التجاري للاقتصاد الأسترالي عجزاً بقيمة 765 مليون دولار أسترالي في يوليو الماضي مقارنة بالقراءة السابقة التي سجلت فائضاً بقيمة 602 مليون دولار التي تم تعديلها لتسجل فائضاً بقيمة 243 مليون دولار بينما أشارت التوقعات إلى فائض بقيمة 100 مليون دولار أسترالي. وأوضح مكتب الإحصاء الأسترالي في تقرير عن الميزان التجاري صدر أمس أن هذا العجز يأتي في ظل تثبيت البنك المركزي سياسته النقدية المتمثلة في أسعار فائدة عند مستوى 2,50 في المئة لدعم الاقتصاد البلاد في ضوء عدم استقرار الاقتصاد الأسترالي خصوصاً على صعيد سوق العمل الذي لا يزال في مستوى ضعيف. يذكر أن الناتج المحلي الإجمالي لأستراليا خلال الربع الثاني من العام الحالي جاء أعلى نسبياً من التوقعات إلا أن ذلك يعتبر غير كاف بسبب الضعف في مؤشرات بعض القطاعات الاقتصادية في البلاد إلى جانب عدم بلوغ قطاع التعدين ذروته حتى الآن.

السعودية والإمارات وقطر تشارك في قمة العشرين



الصبان: تراجع عملات الدول الناشئة وتخفيف التيسير الكمي ضمن أهم ملفات القمة

اجتمع قادة دول مجموعة العشرين في سان بطرسبرغ الروسية أمس، بمشاركة السعودية والإمارات وقطر. وعلى الرغم من هيمنة الموضوع السوري على الاجتماعات، فإن قضايا اقتصادية مهمة مثل تأثير تخفيف التيسير الكمي في قبل الفيدرالي الأمريكي على اقتصادات الدول الناشئة، كان لها وجود قوي خلال القمة، لاسيما مع التراجع الكبير لعملات هذه الدول. وفي مقابلة مع قناة «العربية»، قال الدكتور محمد سالم الصبان، الخبير الاقتصادي والبترولي إن المجموعة التي تضم أكبر 20 اقتصاداً في العالم يمثلون أكثر من 90% من الناتج الاقتصادي في العالم، مشيراً إلى أن السعودية حصلت على مقعد في هذه المجموعة بسبب أهميتها في الاقتصاد والطاقة. وأشار الصبان إلى أن أحداث سوريا قد تؤثر على القمة، وأضاف «ولكن أنا متأكد من أن روسيا لن تسمح بالاستفراق في هذا الموضوع لرغبة روسيا في أن تخرج القمة وقد حققت أهدافها، ولذلك ستدفع باتجاه التركيز على الاقتصاد». مجموعة العشرين أصبحت فاعلة أكثر منذ الأزمة المالية العالمية في 2008، سواء بالنسبة لبرنامج التيسير الكمي، حينما طلبت من الحكومات زيادة الإنفاق لتحريك عجلة الاقتصاد، وهناك بعض الإصلاحات التي فرضتها المجموعة أيضاً للحد من آثار الأزمة المالية العالمية، بحسب الصبان.

آل محمود: القطاع الخاص الخليجي يحتاج إلى مخرجات تعليمية نوعية خاصة



مشكلات القطاع الخاص الخليجي بحاجة إلى دراسات جديدة

وبالشكل الذي يربط بشكل حيوي بين مخرجات التعليم ومتطلبات هذا السوق، وتطوير التعليم بمختلف مراحله لاستيعاب التطور العلمي والتكنولوجي في العالم، وقال إن الغرفة تدعم كل المشاريع والمبادرات التي تمكن الاقتصاد البحري من تحقيق الإستدامة والتنافسية والإنتاجية التي يتطلع إليها من خلال تطوير التعليم وجعل برامج وخطته متماشية مع الحاجات الفعلية لسوق العمل. ولغت المهندس نبيل آل محمود إلى أن حاجة القطاع الخاص إلى مخرجات تعليمية نوعية وقرات خاصة قد زادت وأصبحت أكثر إلحاحاً وذلك في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الكبيرة، ولذلك فإن مؤسسات التعليم والتدريب في مملكتنا من مدارس وكنيات وجامعات ومعاهد مطالبة بفهم هذه الحاجة والعمل على تلبيتها، ولما كانت مقاصد التعليم مركزة في ثلاثة أشياء وهي نشر المعرفة، وإجراء البحوث، وخدمة المجتمع وعليه فإنه ينبغي التركيز على وضع ثمرات العلم في خدمة المؤسسات الإنتاجية وقطاعات المجتمع بشكل عام، فإن العلاقة بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي علاقة قوية إذ لا غنى لإحداها عن الآخر.

شدد القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لغرفة تجارة وصناعة البحرين المهندس نبيل عبدالرحمن آل محمود، على ضرورة دراسة مختلف التحديات والصعوبات التي تواجه قطاعي التدريب والتعليم بالمملكة لوضع الحلول المناسبة والكفيلة لبناء بيئة تعليمية عصرية تساعد على إعداد الطلبة للحياة العلمية والعملية والارتقاء بالمخرجات التعليمية لتتوافق مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، جاء ذلك خلال اجتماع لجنة التدريب وتنمية الموارد البشرية والتعليم بالغرفة مع وفد من الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي ببيت التجار، بحسب جريدة أخبار الخليج وأكد آل محمود على أهمية وضع الأطر والأليات المناسبة لتحقيق نتائج مثمرة تخدم قطاع التدريب وتطوير وتنمية مهارات المواطنين العاملين في مختلف القطاعات الإنتاجية وتحسين قدرتهم على الإداء والمنافسة في سوق العمل، مشيراً في ذات الوقت إلى اهتمام الغرفة بمتابعة كل الأمور المتعلقة برفع كفاءة البرامج التي تقدمها المعاهد والجامعات المحلية وتحسين جودة مخرجاتها. ودعا إلى تحقيق ثقله نوعية في مسار التعليم والارتقاء بالمخرجات التعليمية بما يتناسب مع متطلبات التنمية الشاملة وحاجات سوق العمل،

للمساهمة في عدد من المشاريع الإستراتيجية

البنك الإسلامي للتنمية يوافق على تقديم تمويلات جديدة بقيمة 747 مليون دولار



البنك الإسلامي

وأخذ المجلس علماً باعتماد رئيس البنك مساعدة فنية في صورة منحة لطاجيكستان وذلك في نطاق الصلاحيات المخولة له من المجلس. من جهة أخرى وقّع رئيس مجموعة البنك الدكتور أحمد محمد علي وزير الدولة في وزارة الخارجية الصومالية الدكتور محمد نور جعل هذا يوم أمس اتفاقية تمويل مقدم من «فاعل خير» بمبلغ 100 مليون ريال سعودي للصحة في حفر إبار عميقة ودعم التعليم العربي الإسلامي في الصومال ويتولى البنك الإسلامي للتنمية تنفيذ التمويل بموجب هذه الاتفاقية.

كما وقع الجانبان اتفاقية إطارية حول دور مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في التعافي والنهوض الاقتصادي بالصومال فيما بين 2013 و2020. وتهدف الاتفاقية إلى دعم الحكومة الصومالية للتواصل مع مجتمع تمويل التنمية إقليمياً ودولياً من أجل حشد الموارد المعرفية والمالية المطلوبة وحفز التبادل التجاري والاستثماري مع الدول الأعضاء وتشجيع الاستثمار وتحسين قدرة الاقتصاد على استيعاب استثمارات القطاع الخاص. وكان رئيس مجموعة البنك أكد خلال لقائه يوم أمس مع رئيس الوزراء الصومالي عبيد فارع شيردون الذي يزور السعودية حالياً حرص البنك التام على تقديم كل المساعدات الممكنة من أجل دعم خطط وبرامج التنمية في الصومال.

وجز فيجي وتنزانيا وسيريلانكا. كما نظّر مجلس المديرين التنفيذيين في بعض الترتيبات الخاصة بشروع المملكة العربية السعودية للافادة من الهدي والأصاحبي لموسم حج العام الحالي. ونظر المجلس ذلك في الترتيبات المقترحة للاحفالات الخاصة بالذكرى مرور 40 عاماً على تأسيس البنك التي من المقرر أن تتم بالتزامن مع انعقاد الاجتماع السنوي الـ39 لمجلس محافظي البنك الذي سيعقد في مدينة جدة خلال الفترة من 25 - 26 يونيو 2014.

المتضررين من الفيضانات المتكررة بمدينة ذاكار في السنغال بمبلغ 38 مليون دولار وآخر لتطوير الخدمات الصحية في الكامبيرون خصص له 24 مليون دولار. كما أقر تقديم معونة عاجلة في صورة منحة بمبلغ مليون دولار للمساهمة في جهود إعادة تأهيل وتجهيز مرافق عامة بمحافظة آبين في اليمن. واعتمد المجلس كذلك تقديم خمس معونات في صورة منح لا تزد من صندوق الوقف التابع للبنك لصالح خمسة مجتمعات مسلمة في دول غير أعضاء في بوتسوانا وصربيا

للمساهمة في مشروع بناء مطار جديد للعاصمة واغادوغو. واعتمد المجلس المساهمة في تمويل مشروعين تعليميين الأول منهما يتغل في قيام البنك بتقديم 72,5 مليون دولار للمساهمة في مشروع توسعة وتطوير الجامعة الليبانية في بيروت والمشروع الثاني لصالح جمهورية تشاد بتقديم تمويل قيمته 10 ملايين دولار للمساهمة في مشروع للتعليم المزدوج ثنائي اللغة «عربي وفرنسي». وقرر المجلس المساهمة في مشروع لإعادة توطين السكان

جدة - «كونا»: وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية على تقديم تمويلات جديدة بقيمة 747 مليون دولار للدول الأعضاء في البنك وعدد من المجتمعات المسلمة. وقال البنك في بيان صدر أمس أن المجلس عقد اجتماعاته بدءاً من يوم الأحد الماضي برئاسة رئيس مجموعة البنك الدكتور أحمد محمد علي وأقر مجموعة من التموليات للمساهمة في عدد من المشاريع الاستراتيجية الكبيرة في قطاعات مختلفة.

واعتمد المجلس فيما يخص قطاع الطاقة كهربائية تقديم 200 مليون دولار لصالح شركة الكهرباء والغاز التونسية للمساهمة في مشروع محطة «رادس» قرب العاصمة التونسية.

كما اعتمد المجلس في قطاع الري والصرف الصحي تقديم نحو 300 مليون دولار لمشاريع تنموية مهمة في كل من إيران ومصر.

وأقر المجلس تقديم 190 مليون دولار لصالح شركة «فارس» الإيرانية للمياه والصرف الصحي لتحسين منشآت الصرف الصحي والبنخنة العامة في ست مدن إيرانية.

كما اعتمد تقديم 110 ملايين دولار لوزارة الموارد المائية والري في مصر للمساهمة في زيادة الانتاج الزراعي وتحسين مستوى معيشة السكان في الأرياف. وشملت الاعتمادات قطاع النقل الجوي إذ اعتمد المجلس تقديم 100 مليون دولار لحكومة بوركينافاسو



مطار أبوظبي

وأوضح المهندس أحمد الهادي الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة أبوظبي للمطارات أن الزيادة المستمرة في حركة المسافرين بعد حافراً لبرنامج تعزيز القدرة الاستيعابية مما سيمنح مطار أبوظبي الدولي لاستيعاب أكثر من 17 مليون مسافر سنوياً من خلال استكمال المشاريع الحيوية بما في ذلك صالة القادمين الجديدة. وشهد شهر يوليو بداية ثلاث رحلات أسبوعية بين أبوظبي ونيروبي من خلال شركة الخطوط الجوية الكينية الشريك الجديد لمطار أبوظبي الدولي والذي ساهم في زيادة حركة المسافرين عبر مطار العاصمة. يذكر أن قائمة أكثر الوجهات تشغيلاً من مطار أبوظبي الدولي خلال شهر يوليو الماضي شملت بحسب التقرير كلا من بانكوك ولندن ومانيلا وجدة والدوحة.

ارتفع عدد مستخدمي مطار أبوظبي الدولي خلال شهر يوليو الماضي بنسبة 4.8 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. واستقبل المطار خلال يوليو نحو 1.4 مليون مسافر وفقاً للتقرير الصادر عن شركة أبوظبي للمطارات أمس حول حركة المطار خلال شهر يوليو 2013 مما يؤكد مكانة مطار العاصمة كأحد أسرع المطارات نمواً في المنطقة ويعزز موقع أبوظبي كوجهة مميزة للأعمال والترفيه والسياحة.

وكشف التقرير عن ارتفاع حركة الطائرات بنسبة 1.1 في المئة لتصل إلى 11.355 حركة طيران خلال شهر يوليو الماضي مقارنة بنفس الفترة من العام 2012 وزيادة بحركة شحن البضائع بنسبة 26.6 في المئة لتسجل 63.794 طناً.